# ثمن النضج

## شيخوخة السكان تعني أن على البلدان استكشاف طرق جديدة لدعم كبار السن

رونالد لي، وآندرو ميسون
*Ronald Lee and Andrew Mason*

سيصل عدد سكان العالم إلى ٧ مليارات نسمة هذا العام ويقدر أن يتجاوز ٩ مليارات نسمة في عام ٢٠٥٠. ولكن على الرغم من هذه الزيادة الكلية، فإن ما يتوارى خلف هذه الأعداد الكلية اللافتة للنظر، هو تغييرات خطيرة في التوزيع العمري للسكان. ففي البلدان الصناعية الغنية وكذلك في بعض البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل، سيشيخ السكان مع الارتفاع الهائل لنسبة كبار السن في التركيبة السكانية.

والمدهش أن شيخوخة السكان هذه تحركها الخصوبة المنخفضة أكثر مما يحركها طول العمر. فالخصوبة المنخفضة تعني أطفالا أقل يشبون وينضمون إلى قوة العمل، في حين يستمر عدد كبار السن في الارتفاع. لكن الناس يعيشون أيضا أعمارا أطول، مما يفاقم آثار الخصوبة المنخفضة. ومن الآن حتى عام ٢٠٥٠، سينضم نحو مليار من البالغين في سن العمل و١,٢٥ مليار نسمة من السكان الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ سنة إلى إجمالي سكان العالم، في حين يقدر أن عدد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة سيظل ثابتا عند ٣ مليارات نسمة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩).

ولهذه التغيرات انعكاسات باعثة على القلق لدى كل من صناع السياسات والأفراد، حيث إن معظم كبار السن لم يعودوا جزءا من قوة العمل وينبغي أن يتولى تمويل استهلاكهم أعضاء الأسرة الأصغر سنا، أو تمويلها من خلال المعاشات العامة أو الخاصة، أو حيازاتهم المتراكمة من الأصول. ومع ارتفاع نسبة كبار السن إلى السكان في سن العمل، يصبح تمويل احتياجاتهم من خلال التحويلات العامة أو الخاصة أكثر صعوبة، ويغدو تراكم الأصول غير كافٍ في الغالب.

ونبحث هنا كيف يتم دعم كبار السن في مختلف البلدان ونناقش كيف ستتأثر نظم الدعم هذه بشيخوخة السكان. فالطرق التي اتُبِعت في دعم السكان كبار السن في الماضي لن تكون دائما مجدية في ظل الواقع الديمغرافي الجديد.

### أعداد أكبر من كبار السن

لماذا ينمو عدد كبار السن بوتيرة أسرع من نمو عدد السكان في سن العمل؟ لقد كانت البلدان في شتى أنحاء العالم تضم مجموعات كبيرة بصورة غير عادية من الأطفال خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وقد شهد كثير من البلدان مرتفعة الدخل طفرة في المواليد بعد الحرب العالمية الثانية، في حين كان الانخفاض السريع في معدلات وفيات الرضع والأطفال هو القوة المحركة في البلدان منخفضة الدخل، مما أدى إلى بقاء أعداد أكبر بكثير من الأطفال على قيد الحياة. وبمرور الوقت، تتقدم هذه الفئات العمرية كبيرة العدد في السن، فتزيد أولا من عدد السكان في سن العمل وتزيد لاحقا عدد السكان الأكبر سنا. وها هو أقدم أجيال طفرة المواليد يصل الآن لتوه إلى أعتاب سن التقاعد.

رجل يحمل جرته من عبّارة نهر اليانجتسي على رصيف شاونيان مين، الصين

وقد انتهت طفرة المواليد في ستينات القرن العشرين، وأصبحت معدلات الخصوبة حاليا عند مستويات منخفضة– ومنخفضة جدا في بعض الحالات – في شرق آسيا وأوروبا. والوضع في العالم النامي متباين جدا؛ فمعدلات الخصوبة انخفضت في كل مكان تقريبا، لكن هناك استثناءات. ففي إفريقيا، يقل معدل الخصوبة الإجمالي قليلا عن ٥ مواليد لكل امرأة. أما في آسيا، فيبلغ معدل الخصوبة في باكستان ٤ مواليد، في حين يقترب المعدل في الهند وبنغلاديش

**بلغت شيخوخة السكان أعلى مستوياتها في البلدان الصناعية الغنية، لكنها سرعان ما ستبدأ أيضا وتنطلق سريعا في شرق آسيا.**

من مولودين. وعلى النقيض من ذلك في الصين، فقد انخفض معدل الخصوبة إلى مستويات متدنية جدا– نحو ١,٥ مولود لكل امرأة.

وتزداد البلدان شيخوخة بمعدلات مختلفة:

- ففي البلدان الأقل دخلا، يتمثل الاتجاه الديمغرافي السائد في نمو أعداد السكان في سن العمل، في حين تنخفض معدلات الإعالة الإجمالية. وسيبقى هذا الحال لعدة عقود أخرى في بلدان مثل الهند وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء.
- وفي البلدان الأغنى، يكون الاتجاه السائد هو نمو السكان الأكبر سنا. وعلى الرغم من أن أولئك السكان قد طعنوا في السن بالفعل، فإن مرحلة شيخوخة السكان بالغة الصعوبة لم تأت بعد، أي عندما تبلغ نسبة كبار السن إلى من هم في سن العمل حوالي الضعف في عام ٢٠٥٠– وهو ما يسمى نسبة إعالة كبار السن.

الشكل ١

**البلدان الأشد غنى تنفق أكثر على كبار السن**

تتشابه الملامح العمرية فيما يتعلق بنصيب الفرد من الاستهلاك ودخل العمل. لكن الملامح الكلية – مثل تلك القائمة في الهند وألمانيا – مختلفة تماما بسبب الهياكل العمرية في البلدين.

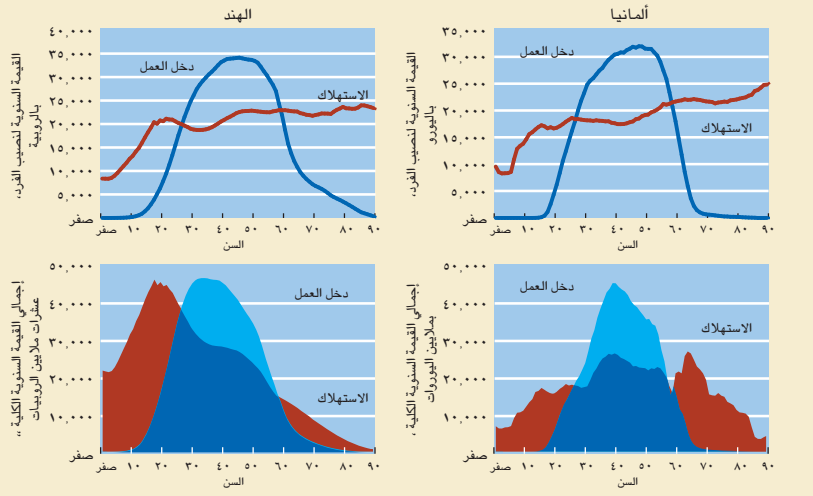


المصادر: دراسة Lee and Mason (على وشك الصدور)؛ وقاعدة بيانات "National Transfer Accounts" .

- وفي كثير من الاقتصادات الصاعدة، تبلغ حصة السكان في سن العمل حاليا مستوى الذروة. وستشهد هذه البلدان في العقود القادمة شيخوخة السكان التي تواجهها البلدان مرتفعة الدخل بالفعل. قد يكون تجاهل هذه الاتجاهات طويلة الأجل مغريا، لكن التقاعس عن التصدي لها في الوقت الحاضر قد يهبط بهذه البلدان إلى مسار غير مواتٍ– وإن كان يمكن تفاديه– من التدهور الاقتصادي.
- وبلغت شيخوخة السكان أعلى مستوياتها في البلدان الصناعية الغنية، لكنها سرعان ما ستبدأ وتنطلق سريعا في شرق آسيا بسبب المعدلات المبكرة والعميقة لانخفاض الخصوبة في تلك المنطقة. وفي جنوب وجنوب شرق آسيا، ستأتي الشيخوخة متأخرة بدرجة كبيرة. ويصدق الأمر نفسه بصفة عامة على أمريكا اللاتينية، لكن معدلات الخصوبة منخفضة بالفعل في بعض البلدان كما بدأت شيخوخة السكان فيها. ولا تزال الخصوبة مرتفعة في معظم بلدان إفريقيا والشرق الأوسط، حيث لا تزال شيخوخة السكان أمرا بعيدا في المستقبل.

## دورات الحياة الاقتصادية

تكتسب التغيرات التي تطرأ على الهيكل العمري للسكان أهمية لأن النشاط الاقتصادي يتباين بطرق خطيرة وأساسية عبر دورة حياة المرء. فنحن نستهلك منذ المولد حتى الممات، لكننا لا نعمل سوى في جزء محدود من حياتنا، وعبر الفترات الممتدة نستهلك أكثر بكثير مما ننتج.

والاستهلاك في معظم البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل يكون منخفضا نسبيا خلال مرحلة الطفولة ويزيد إلى مستوى مستقر نسبيا عبر كافة المراحل العمرية بعد سن الرشد (راجع الشكل ١، اللوحتين العلويتين).

وعلى النقيض من ذلك، يرتفع الاستهلاك في كثير من البلدان الغنية من دول الرفاه التي تبلغ مستويات جيدة من التطور، ويصل إلى مستويات عالية في الأعمار الأكبر ويزيد بصورة سريعة بصفة خاصة فوق سن ٨٥، لكن هذا الأمر أقل في ألمانيا مقارنة بكثير من البلدان الأخرى مرتفعة الدخل. والاستهلاك المرتفع في الأعمار الأكبر سنا يحركه – إلى حد كبير – الإنفاق العام والخاص على الصحة والرعاية طويلة الأجل. ويؤدي انخفاض دخل العمل إلى تفاقم آثار ارتفاع استهلاك كبار السن في البلدان الغنية. وتنزع العمالة إلى التقاعد في وقت أبكر في الدول مرتفعة الدخل جزئيا؛ لأنها تستطيع أن تتحمل تبعات ذلك وكذلك بسبب الحوافز والمثبطات التي تمثل جزءا من نظم المعاشات العامة والخاصة، والنظم الضريبية، وممارسات التوظيف (دراسة Gruber and Wise, 1999).

ويبلغ استهلاك كبار السن مستويات مرتفعة أيضا في البلدان متوسطة الدخل التي توجد بها برامج سخية للمعاشات العامة– مثل أوروغواي والبرازيل.

وتعتمد دورة الحياة الكلية على ملامح نصيب الفرد من الاستهلاك ودخل العمل مقترنين بالتوزيع

العمري للسكان، مما يبين إجمالي الكميات المستهلكة والمنتجة حسب العمر في الاقتصاد الوطني. وتختلف ملامح دورة الحياة الكلية لبلد فتي مثل الهند اختلافا شديدا عنها في بلد أكبر سنا مثل ألمانيا (راجع الشكل ١، اللوحتين السفليتين).

ويسيطر على الصورة الهندية العجز في دورة الحياة بين الأطفال– الفجوة بين ما يستهلكونه وما ينتجونه– في حين يقل العجز نسبيا بين الأعمار الأكبر، وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى أن هؤلاء السكان يمثلون حصة صغيرة نسبيا من الإجمالي. والعجز في دورة الحياة على مستوى الأعمار الأكبر في ألمانيا أكبر بكثير، في حين يحصد الأطفال من إجمالي الموارد حصة أقل مما يذهب للألمان الأكبر سنا. ولملامح دورة حياة الفرد دور هنا، لكن الهيكل العمري للسكان في

**في كثير من البلدان الفقيرة... حيث بدأت الخصوبة تنخفض في وقت متأخر ولم تبلغ هذا القدر، أخذت معدلات الدعم ترتفع وترفع النمو الاقتصادي.**

ألمانيا هو المحرك الحقيقي.

ومعرفة مدى تحول دورة الحياة الاقتصادية الكلية أمر ضروري لفهم الانعكاسات الاقتصادية لعملية الانتقال الديمغرافي، إذ يؤدي العجز الكبير في دورة الحياة بين الأطفال في الهند إلى تدفق ضخم جدا في الاتجاه التنازلي من الفئات العمرية الأكبر سنا إلى تلك الأصغر سنا. ومن ناحية المبدأ، يستطيع الأطفال أن يقترضوا ليسددوا تكاليف سد الفجوة بين الاستهلاك ودخل العمل. بيد أنه في الواقع العملي، يعتمد الأطفال على توليفة من التحويلات الأسرية من الآباء والأجداد والتحويلات العامة من دافعي الضرائب. والتحويلات الأسرية أعلى بكثير من التحويلات العامة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، ولذا فإن الأسر تتحمل بصورة مباشرة التكاليف الكبيرة التي تنجم عن هذه الشرائح السكانية صغيرة السن.

وتتسم نهاية التحول الديمغرافي بتدفقات كبيرة جدا إلى السكان الأكبر سنا. بيد أن هذه التدفقات تختلف اختلافا شديدا عن التدفقات في الاتجاه التنازلي إلى الأطفال. فأولا، تضطلع الأسرة بدور أقل بكثير في التحويلات إلى أعلى في حين يضطلع القطاع العام بدور أكبر بكثير فيها. وثانيا، يمكن تمويل العجز في دورة الحياة في الأعمار الكبيرة عن طريق تراكم الأصول– كخطة التقاعد، والمدخرات الشخصية، وتوافر مسكن، والسلع الاستهلاكية المعمرة، ومشروع للأعمال، وما إلى ذلك. وفي حين تعتمد الغالبية الساحقة من الأطفال على الأجيال الأكبر، فإن الأجيال الأكبر لا تعتمد بالضرورة على الأجيال الأصغر.

## الحصول على المساعدة

تتأثر مستويات المعيشة بصورة مباشرة بالتغيرات التي تطرأ على الهيكل العمري للسكان. فإذا زاد عدد العاملين (الذين يسهمون في الدخل القومي) على نحو أسرع من نمو إجمالي السكان (المستهلكين)، فإن مستويات المعيشة ترتفع.

ويشير الديمغرافيون إلى نسبة الدعم باعتبارها عدد العاملين مقسوما على إجمالي السكان. فكلما زاد عدد الأشخاص في سن العمل بين السكان ارتفع دخل الفرد، مع ثبات العوامل الأخرى.

وحتى وقت قريب، كانت نسب الدعم آخذة في الارتفاع في معظم البلدان منخفضة ومرتفعة الدخل، مما زاد نموها الاقتصادي. ولكن شيخوخة السكان تعني أن نسب الدعم آخذة في الانخفاض حاليا في البلدان مرتفعة الدخل (راجع الشكل ٢). كذلك سيشهد كثير من البلدان الأكثر فقرا انخفاض نسب الدعم في العقود القادمة.

وفي الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠٥٠، من المتوقع أن يؤدي انخفاض نسب الدعم إلى كبح النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٧٪ سنويا في اليابان وألمانيا وإسبانيا، وبنسبة ٠,٨٪ في مقاطعة تايوان الصينية. وفي الولايات المتحدة التي يشيخ سكانها ببطء أكبر بسبب ارتفاع الخصوبة، فإن معدلات انخفاض صافي التدفقات الوافدة الكبيرة للمهاجرين، وتراجع متوسط العمر المتوقع، والنمو الاقتصادي لن تتجاوز ٠,٣٪ في السنة.

كذلك قد تؤدي التغيرات في نسب الدعم إلى تقليص النمو الاقتصادي في الصين. ومن المتوقع أن تزيد نسبة الدعم في الفترة بين ١٩٧٢ و٢٠١٢ بمقدار ٠,٨ سنويا، لكن من المتوقع أن تنخفض بنسبة ٠,٤٪ سنويا بين ٢٠١٢ و٢٠٥٠.

بيد أنه في كثير من البلدان الفقيرة، حيث بدأت الخصوبة تنخفض في وقت

الشكل ٢

**أدوار داعمة**

تفضي الشيخوخة إلى انخفاض نسب الدعم في الاقتصادات مرتفعة الدخل. وترتفع نسب الدعم في الاقتصادات منخفضة الدخل لبعض الوقت.

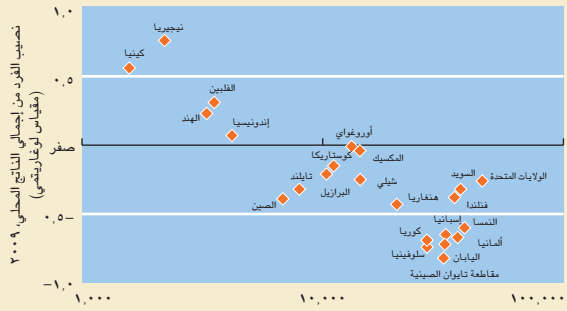


نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (مقياس لوغاريتمي)

المصدر: دراسة Lee and Mason (على وشك الصدور).

متأخر ولم تبلغ هذا القدر، أخذت معدلات الدعم ترتفع وترفع النمو الاقتصادي. ففي الهند مثلا، ستواصل نسبة الدعم ارتفاعها حتى عام ٢٠٤٠، وسيتمثل التأثير الصافي حتى عام ٢٠٥٠ في زيادة نمو حصة الفرد من الدخل بمقدار ٠,٢٪ سنويا.

## من سيدفع الثمن؟

تعكس التغيرات في نسب الدعم الآثار المباشرة لشيخوخة السكان. لكن العواقب الاقتصادية الكاملة تتوقف على الكيفية التي يخطط بها الأفراد والأسر والحكومات في البلد المعني لشيخوخة السكان والاستجابة لها.

ومن أهم الخيارات التي تقوم بها المجتمعات كيفية تمويل استهلاك كبار السن ـ بتأخير التقاعد، أو الاعتماد بدرجة أكبر على الأسرة، أو زيادة التحويلات

العامة لكبار السن، أو تراكم مزيد من الأصول.

ويتم تمويل العجز في دورة الحياة بين كبار السن– أي الفرق بين ما يستهلكونه وما ينتجونه– بطرق مختلفة (راجع الشكل ٣). فيقوم كبار السن في بلدان مثل الفلبين القريبة من رأس مثلث يُطلق عليه «الأصول» بتمويل العجز باستخدام الأصول بصورة كلية تقريبا. ويقوم أولئك الذين يعيشون في بلدان مثل النمسا وهنغاريا وسلوفينيا والسويد القريبة من رأس مثلث يطلق عليه «التحويلات العامة» بتمويل عجزهم من خلال معاشات التقاعد العامة،

**المقصود بزيادة نسبة السكان المسنين هو تراجع عدد الأطفال الذين يقاسمونهم التكلفة، ومن ثم فإن كل طفل يتحمل عبء دعم أكبر في المتوسط.**

والرعاية الصحية العامة، والرعاية العامة طويلة الأجل. وربما كان الأمر الذي يدعو للدهشة عدم وجود أي بلدان قرب رأس المثلث الذي يُطلق عليه «التحويلات الأسرية»، نظرا لوجهة النظر الشائعة بأن كبار السن في المجتمعات الفقيرة التقليدية يعولهم أبناؤهم الراشدون. ويمكن أن تتغير هذه الصورة مع توافر بيانات عن أكثر من البلدان الثمانية عشرة الواردة في الشكل. وعلى أي حال، يوضح الشكل أن كبار السن في بعض الاقتصادات الآسيوية مثل مقاطعة تايوان الصينية وكوريا وتايلند يتلقون دعما كبيرا من أبنائهم إضافة لمصادر أخرى.

وتقوم البلدان الواقعة على خط يصل بين رأسين في المثلث بتمويل عجزها من خلال مزيج من المَصدرين. فنرى أن كبار السن في معظم البلدان – بما في ذلك اليابان والولايات المتحدة وكل بلدان أوروبا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية – يمولون عجزهم بتوليفة من الأصول والتحويلات العامة، ويقل اعتمادهم

الشكل ٣

**كيف تنفق أكثر مما تكسب**

يقوم كبار السن في معظم الاقتصادات بتمويل مرحلة شيخوختهم باستخدام الأصول والتحويلات العامة.

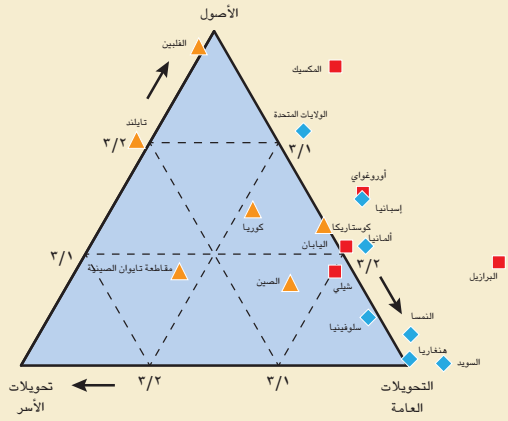


المصدر: دراسة Lee and Mason (على وشك الصدور).

ملاحظة: نسب الاستهلاك مطروحا منها دخل العمل، والتي تُموّل من التحويلات العامة وتحويلات الأسر والأصول. وتشير الرموز الشكلية الملونة إلى القارة التي ينتمي إليها كل اقتصاد.

على تحويلات الأسر. وفي بعض البلدان التي تبعد كثيرا عن المثلث والواقعة إلى اليمين، يقدم كبار السن تحويلات صافية كبيرة إلى أعضاء أسرهم الأصغر سنا، مثلما يحدث في المكسيك والبرازيل.

وبقدر تمويل كبار السن لاستهلاكهم من خلال الاستمرار في العمل، تنخفض درجة الإعالة الناتجة عن شيخوخة السكان ويتراجع تأثيرها على نسب الدعم. ولكن نادرا ما يقدم كبار السن ما يزيد على ثلث إجمالي تكاليف استهلاكهم من خلال دخل العمل، وكلما زاد حصولهم على الدعم من التحويلات– العامة والخاصة– قلّ عملهم. وعندما يعتمد كبار السن على أبنائهم الكبار في إعالتهم، فإن زيادة نسبة السكان الأكبر سنا تعني تراجع عدد الأطفال الذين يقاسمونهم التكلفة، ومن ثم، فإن كل طفل يتحمل عبء دعم أكبر في المتوسط. والوضع مماثل عندما يعتمد كبار السن على معاشات التقاعد العامة الممولة بخصم الاشتراكات من المنبع. وعلى مستوى السكان الأكبر سنا، فإن عددا أقل من العمال يدفع الضرائب التي تمول مزايا معاشات التقاعد لكبار السن، لذا يجب رفع الضرائب أو خفض المزايا.

وعندما يعتمد كبار السن بصورة أكبر بكثير على أصولهم المتراكمة، يخف العبء على الأجيال الأصغر سنا. والواقع أنه عندما يحوز كبار السن حصة كبيرة على نحو غير متناسب من الأصول، فإن شيخوخة السكان تزيد نصيب الفرد من حيازة الأصول. وفي اقتصاد مغلق، يعزز هذا الأمر إنتاجية العمل والأجور لكنه يحد من معدل العائد على رأس المال. أما في اقتصاد مفتوح، فيتم استثمار الأصول في الخارج إذا ارتفعت الأجور وانخفضت معدلات الربح المحلية، مما

### تأجيل سن التقاعد

الأعمار الأطول– أي إضافة سنوات في نهاية دورة الحياة، عندما يتوقف معظم الناس عن العمل ولكنهم يستهلكون بكثافة– تعني ارتفاع استهلاك البلدان بوتيرة أسرع من ارتفاع الدخل. ولكن نظرا لتحسن الصحة بصفة عامة على مستوى الأعمار الأكبر، فإن رفع سن المعاش يمكن أن تكون خيارا جذابا للمساعدة على استعادة توازن الميزانيات الحكومية.

فإلى متى ينبغي للناس أن يعملوا إذا كان الهدف هو التعويض بشكل كامل عن انخفاض نسبة الدعم في الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠٥٠ من خلال إطالة الحياة العاملة فحسب؟

وسيكفي إجراء تغيير صافٍ صغير جدا في نسبة الدعم في بلدين مثل البرازيل والمكسيك (راجع الشكل ٢)– أي تأجيل طفيف لسن التقاعد يتراوح بين سنة وثلاث سنوات على التوالي. ومثل هذه التغييرات في سن التقاعد ممكنة من الناحية السياسية: فالناس أصبحوا يعيشون أطول، ولذا فمن المنطقي أن يعملوا فترة أطول. وسيتطلب هذا الأمر ست سنوات في البلدان التي ستشهد شيخوخة أكبر في العقود الأربعة المقبلة، مثل فنلندا والسويد والصين، وسيتطلب سبع سنوات بالنسبة للولايات المتحدة. وستحتاج البلدان التي تشهد معدلات أسرع للشيخوخة إلى تأجيل أطول أمدا للتقاعد: ثماني سنوات لليابان، وتسع سنوات في ألمانيا، وعشر سنوات في إسبانيا وكوريا. وبالنسبة لهذه البلدان تحديدا، سيقتضي الأمر أن يكون تأجيل سن التقاعد خطوة من عدة خطوات أخرى.

ونظرا لأن الشيخوخة في كل هذه البلدان لا تعني زيادة الأعمار فحسب ولكنها تعني أيضا تراجع الخصوبة– مما يسبب بطء النمو السكاني– فإن الزيادات في سن التقاعد لتعويض شيخوخة السكان قد تكون أكبر أو أصغر من الزيادة البسيطة المقدرة في متوسط العمر المتوقع.

يزيد الدخل الذي تدره الأصول في البلد الأصلي. وهذا الاتجاه نحو ارتفاع كثافة استخدام رأس المال في اقتصاد ما أو لإدرار دخل متزايد من الأصول من جراء شيخوخة السكان، يعرف بتوزيعات الأرباح الثانية.

وتقلل شيخوخة السكان المستوى القابل للاستمرار من الاستهلاك، مع تساوي كل العوامل الأخرى، كما يتضح من انخفاض نسب الدعم (راجع الشكل ٢)، إلا أن كل العوامل الأخرى لن تكون متساوية.

ولننظر أولا في مسألة الأرباح الثانية. فإذا ظل معدل الادخار الوطني على حاله، فإن النمو البطيء لقوة العمل الذي يصحب شيخوخة السكان سيعني ارتفاع نصيب العامل من عائد رأس المال أو الأصول، مما يعوض جزءا كبيرا من العبء المتزايد للدعم. وقد تدفع زيادة الأعمار الأفراد ومؤسسات تقديم المعاشات إلى زيادة مدخرات دورة الحياة لتوفير تكاليف الاستهلاك خلال التقاعد الأطول أجلا، ما لم يقع الاختيار بدلا من ذلك على العمل لفترة أطول، مما يعوض الانخفاضات في نسبة الدعم. ونظرا لأن الأشخاص الذين لديهم عدد أقل من الأطفال يميلون إلى إنفاق المزيد على أنفسهم ويريدون الاستمرار في الإنفاق بنفس المستوى حتى بعد التقاعد، فتراجع الخصوبة قد يقتضي زيادة الادخار. بيد أن زيادة التزامات التحويلات العامة أو الخاصة قد تتسبب أيضا في انخفاض المدخرات الوطنية.

وفي حالة عدم كفاية هذه التصحيحات المختلفة في عرض العمل والأصول لتعويض الانخفاض في نسبة الدعم، ينبغي إجراء تصحيحات أخرى. وأحد الخيارات المتاحة هو تقليل الاستهلاك إلى مدى أبعد، وبذلك تزيد معدلات الادخار والأصول. وهناك خيار آخر هو زيادة جهد العمل إلى مدى أبعد، ربما بتأجيل سن التقاعد استجابة لتغير حوافز المعاشات العامة أو استجابة للصعوبة المتزايدة في تمويل معاشات التقاعد بالمستوى المطلوب من المدخرات الشخصية (راجع الإطار).

ومع ذلك، فهناك إمكانية أخرى هي زيادة الاستثمار في رأس المال البشري للعمالة. فقد كانت الخصوبة المنخفضة هي المحرك الرئيسي لشيخوخة السكان، وقد تبين في النظرية ومن خلال التحليل التجريبي أن الخصوبة المنخفضة تسير جنبا إلى جنب مع زيادة نصيب الطفل من الاستثمار العام والخاص في رأس المال البشري (دراسة Lee and Mason 2010، على وشك الصدور). وفي هذه الحالة يتراجع عدد العمال بينما تزداد إنتاجية كل منهم.

والمؤكد أن شيخوخة السكان ستفرض تحديا على الموازنات العامة والخاصة من عدة أوجه، لكن الجمع بين تخفيض الاستهلاك ومد سن التقاعد وزيادة حيازات الأصول وتعظيم الاستثمار في رأس المال البشري يمكن أن يسمح بمواجهة هذا التحدي دون التسبب في عواقب كارثية. ■

رونالد لي أستاذ الديمغرافيا والاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، ورئيس مركز اقتصاديات وديمغرافية الشيخوخة. وآندرو ميسون أستاذ الاقتصاد في جامعة هاواي، وزميل أقدم في مركز دراسات الشرق– الغرب.

المراجع:

*Gruber, J. and D.A. Wise, 1999, "Introduction and Summary,"* Social Security and Retirement around the World, *ed. by J. Gruber and D.A. Wise (Chicago: University of Chicago Press), pp. 437–74.*

*Lee, Ronald, and Andrew Mason, forthcoming,* Population Aging and the Generational Economy *(Cheltenham and New York: Edward Elgar).*

*——, 2010, "Some Macroeconomic Aspects of Global Population Aging,"* Demography, *No. 47, Special Supplement, pp. S151–S172.*

*United Nations (UN), 2009,* World Population Ageing, *Department of Economic and Social Affairs, Population Division, Working Paper ESA/P/*

## الهاربون الكبار

### ربما يكون كبار السن أقل استعدادا لسداد الديون السيادية

علي عليجي
*Ali Alichi*

تقل الجدارة الائتمانية للبلدان المقترضة مع تزايد عدد الناخبين الأكبر سنا مقارنة بمن هم أصغر سنا في كل أنحاء العالم، مما يسفر عن تراجع الإقراض الخارجي وزيادة معدل التخلف عن سداد الديون السيادية.

ونظرا لأن المقرضين لا يمكنهم مصادرة الأصول الحكومية بسهولة في حالة التخلف عن السداد، فلا بد لهم من الاعتماد بشكل كامل تقريبا على الجدارة الائتمانية للكيانات السيادية عند اتخاذ قرار منح القروض. ويتعين على المقرضين أن يضيفوا الشيخوخة إلى العوامل الكثيرة التي تؤثر على الجدارة الائتمانية لبلد ما– مثل قوة الاقتصاد الكلي وسجل سداد الديون في الماضي.

وقد بينت الدراسات أن استعداد بلد ما للسداد مهم بقدر أهمية ما إذا كانت لديه الموارد اللازمة للسداد. ويتراجع هذا الاستعداد بشدة مع تقدم الناخبين في السن نظرا لقصر الفترة المتبقية في عمرهم للانتفاع من وصول بلدهم إلى الأسواق الرأسمالية الدولية والأرجح أن يؤثروا التخلف عن سداد الديون الراهنة. وفضلا عن ذلك، فالناخبين الأكبر سنا يستفيدون عموما من الموارد العامة بشكل أكبر – مثل مزايا التقاعد والرعاية الصحية– والتي قد تتقلص إذا تم سداد الديون. وإذا كان المسنون يشكلون الأغلبية، فقد يفرضون التخلف عن السداد، حتى وإن لم يكن ذلك هو التوجه الأمثل للبلد ككل. وسيضع المقترضون هذا الأمر في اعتبارهم ويخفضون حجم الإقراض الجديد المقدم لبلد يتزايد فيه عدد المسنين.

وهناك بعض الأدلة التجريبية التي تستند إليها فكرة أن الشيخوخة تزيد من احتمالات التخلف عن سداد الديون السيادية، لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لاستخلاص نتائج قوية. وتستخدم دراسة "Alichi (2008)" سلسلة زمنية مقطعية من نحو ٧٥ بلدا شهدت واقعة واحدة على الأقل من التخلف عن سداد الديون السيادية خلال الفترة ١٩٧٥–٢٠٠٣، وتوضح انخفاض احتمال التخلف عن السداد في المتوسط في البلدان الشابة (التي تتمتع بنسبة عالية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٩ سنة).

والآن، لو كان المسنون يتصفون بالإيثار ويهتمون بأوضاع أبنائهم قدر اهتمامهم بأنفسهم، فإنهم لن يصوتوا لصالح عدم السداد بما يصاحبه من عواقب سلبية على الأجيال القادمة. لكن دراسة "Altonji, Hayashi, and Kotlikoff (1997)" تبين أن الإيثار ليس من الصفات السائدة على كل المستويات في الولايات المتحدة– رغم قلة عدد من هذا النوع من الدراسات بالنسبة لمعظم البلدان الأخرى.

والسؤال هنا هو: كيف تستطيع البلدان التي تتزايد فيها أعداد المسنين أن تحسِّن صورتها الائتمانية؟ بإمكانها تقديم ضمانات أكبر لديونها، مستخدمة أصولا في البلد المقرض أو في بلد ثالث، وخفض سقف الديون الخارجية، مما يقلل الحافز لعدم السداد، أو التحرك صوب هيكل ممول بالكامل وتقليل الاعتماد على الموارد العامة في تمويل مزايا الضمان الاجتماعي والمزايا الصحية لكبار السن.

ويتعين عليها أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن– قبل أن تزداد شيخوخة سكانها!

علي عليجي خبير اقتصادي في إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

*Alichi, Ali, 2008, "A Model of Sovereign Debt in Democracies," IMF Working Paper 08/152 (Washington: International Monetary Fund).*

*Altonji, Joseph G., Fumio Hayashi, and Laurence Kotlikoff, 1997, "Parental Altruism and Inter Vivos Transfers: Theory and Evidence,"* Journal of Political Economy, *Vol. 105, No. 6, pp. 1121–66.*